كلية : الآداب

القسم او الفرع : اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة باللغة العربية : نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الحادي والعشرون باللغة العربية: حذف عامل المصدر

اسم المحاضرة الحادي والعشرون باللغة الإنكليزية :

حكم حَذْف عامل المفعول المطلق

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

– ما حكم حذف العامل في المفعول المطلق ؟

– **المفعول المطلق المؤكِّد لعامله** لا يجوز حذف عامله ؛ لأن الغَرَض من مجيء المفعول المطلق ، هو: تقرير عامله وتقويته ، وحذف العامل مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكّد فله حكمان :

1- حذف جائز 2- حذف واجب ، سيأتي بيانه فيما بعد .

– **الحذف الجائز** : يجوز حذف عامل المفعول المطلق المبيَّن للنوع ، والمبيَّن للعدد إذا دَّل عليه دليل .

فمثال حذف عامل المبيّن للنوع جوازاً ، قولك : قدوماً مُباركاً ، لِمَنْ قَدِم من السَّفرِ ، والتقدير : قَدِمْتَ قدوماً مباركاً ، وكقولك : سَيْرَ زَيْدٍ ، لمن قال لك : أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟ والتقدير : سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ ، ونحو : حَجّاً مبروراً .

ومثال حذف عامل المبيَّن للعدد جوازاً ، قولك : ضربتين ، لمن قال : كم ضربتَ زيداً ؟ وكقولك : حَجَّاتٍ ، لمن قال لك : كم حجَّةً حججتَ ؟

فالعامل في هذه الأمثلة جميعا محذوف جوازاً ؛ لوجود ما يدلّ عليه في الكلام ، أو السؤال .

– ما موضع الإجماع ، والخلاف في نحو : ضرباً زيداً ؟ وضَّح ذلك .

– أجمع النحاة على أنَّ العامل محذوف وجوباً، في نحو قولك: ضرباً زيداً ؛ لأنه قائم مقامه (أي : إنه مصدر نائب عن عامله) .

واختلفوا في: هل هو مصدر مؤكِّد لعامله، أو لا ؟ وتوضيح الخلاف في هذا السؤال، كما يلي :

1- يرى بعض النّحاة ، ومنهم ابن الناظم : أنّ قولك (ضرباً زيداً) مصدر مؤكِّد لعامله . وهذا الرأي مخالف لرأي النَّاظم ابن مالك .

2- يرى آخرون منهم ابن عقيل : أنَّه ليس مصدراً مؤكِّداً لعامله .

- يقول ابن عقيل ردًّا على ابن الناظم : إنّ نحو (ضربا زيداً) ليس من التأكيد في شيء ، فهو بمثابة : اضْرِبْ زيداً ؛ لأن المصدر (ضرباً) واقع موقع الفعل (اضربْ) فهو نائب عنه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ولأن قولك: اضربْ زيداً ، لا تأكيد فيه ، كذلك قولك : ضرباً ، لا تأكيد فيه ؛ لأنه نائب عنه ودالٌّ عليه ، وعِوَضٌ عنه ؛ ويدلّ على ذلك أمران :

الأول : أنه لا يجوز الجمع بينه وبين عامله ؛ لأنه مصدر نائب عن عامله ، وعِوَضٌ عنه ، ولا يجوز الجمع بين العِوَضِ ، والمعوَّض .

والثاني : أنّ المصدر المؤكِّد لعامله لا خلاف في أنَّه لا يعمل ، كما في قولك : ضربته ضرباً . فالمصدر (ضرباً) مؤكِّد لعامله ويمتنع عمله بالإجماع .

أما المصدر النائب عن عامله ، نحو : ضرباً زيداً ، ففي عمله خلاف :

أ- أنه يعمل - وهو الصحيح - وعلى ذلك فإن (زيداً) منصوب به ، وعلى هذا القول فإن المصدر (ضرباً) ناب عن عامله (اضربْ) في عمله ، وفي معناه .

ب- أنه لا يعمل ، وعلى ذلك فإنّ (زيدا) منصوب بالفعل المحذوف ، وعلى هذا القول فإنّ المصدر (ضرباً) نائب عن (اضربْ) في معناه فقط لا في عمله .

حذف عامل المفعول المطلق
وجوباً

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

- متى يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً ؟ مَثِّل لما تقول .

- يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً : إذا كان المصدر بدلاً من فعله ؛ لأنه لا يجمع بين البَدَلِ والْمُبْدَلِ منه ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله نوعان :

1- بدل من فعله الطَّلَبيّ ، ويُسمى : المصدر الطلبي .

2- بدل من فعله الْخَبَرِيّ ، ويُسمى : المصدر الخبري .

وفيما يلي أنواع كلِّ نوع ، وأمثلتها التي يجب فيها حذف عامل المفعول المطلق :

أولاً : المصدر الطَّلبي ، حذف العامل فيه قياسيّ في أربعة أنواع ، هي :

أ- **الأمر** ، نحو : ضرباً زيداً . فضرباً : مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله الطلبي ، وهو فعل الأمر (اضربْ) ونحو قولك : قياماً لا قعودا . فقياماً : مفعول مطلق نائب عن فعل الأمر (قُمْ) ومنه قوله تعالى:﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾.

ب- **النَّهي** ، نحو : قياماً لا قعوداً . فقعوداً : مفعول مطلق نائب عن فعله الطلبي ، وهو المضارع المجزوم بِلا الناهية (لا تَقْعُدْ) ونحو قولك :سكوتاً لا تكلُّماً ، فالأول للأمر (اسْكُتْ) والثاني للنّهي (لا تتكلَّم) .

ج- **الدعاء** ، نحو : سُقياً (أي : سَقَاك الله) ونحو : يا ربَّ نَصْراً عبادَك المؤمنين وهَلاَكا للمعتدين (أي: يارب انصر عبادك المؤمنين، وأهلك المعتدين) .

د- **الاستفهام المقصود به التَّوبيخ** ، نحو : أَتَوَانِياً وقد جَدَّ الجِدُّ ؟ وقع المصدر (توانيا) بعد استفهام مقصود به التَّوبيخ (والمعنى : أَتَتَوَانَى وَقَدْ جدَّ الجِدُّ)

ونحو : أبُخْلاً وأنت غنيٌّ ؟

ثانياً : المصدر الخبري ، وحذف العامل فيه على نوعين : حَذْف سَمَاعيٌّ ، وحذف قِيَاسيّ .

أ- **الحذف السَّماعي** ، نحو : حمداً وشكراً لا كفراً (أي : أَحمدُ اللهَ حَمْداً ، وأَشكرُه شكْراً ، ولا أَكفُرُه كُفْراً) ونحو : أَفْعَلُ وكَرَامَةً (أي : أفعلُ وأُكْرِمُك

كرامةً) ونحو : سَمْعاً وطَاعَةً ، ونحو : صبراً لا جَزَعاً . ومنه : سُبْحَانَ اللهِ ، ومَعَاذَ اللهِ ، ولَبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ ، وحَنَانَيك .

ب- الحذف القياسي ، ويقع في أربعة مواضع ، سيأتي ذكرها فيما بقي من الأبيات .

- إلاَمَ يُشِيرُ الناظم بقوله : " كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا " ؟

- يُشير بذلك إلى ما أَنْشَده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فقوله: نَدْلاً، مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله، وفعله محذوف وجوباً، وهو فعل الأمر (انْدُلْ) فهذا شاهد على وجوب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه، وأغنى عن التَّلَفُّظ به.

– ما الذي أجازه ابن مالك في البيت السابق ؟ وما رأي ابن عقيل فيما أجازه ابن مالك ؟

– أجاز ابن مالك أن يكون (زُرَيقُ) فاعلا مرفوعاً بِنَدْلاً (زريقُ : اسم رجل) . واعترض ابن عقيل على ما أجازه النَّاظم بقوله : وفيه نظر ؛ لأنه إنْ جعل (ندلاً) نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب (انْدُلْ) لم يصحّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لأنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ، فكذلك ما ناب عنه ، وإنْ جعل (نَدْلا) نائبا مناب فعل الأمر للغائب (لِيَنْدُل) صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ، لكنَّ المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنّما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضرباً زيداً ؛ ولهذا كان الأصحّ في (زريق) أن يكون منادى بحرف نداء محذوف .

معنى البيت : هؤلاء لصوص يَسْتَغِلُّونَ انشغال الناس بأمورهم فيُنَادِي بعضهم بعضا اخطفوا المال خطفا سريعا كالثعلب (النّدل : خَطْف الشيء بسرعة) .

الموضع الأول من وجوب حذف
العامل قياساً

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

– ما الموضع الأول من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

– عرفنا في السؤال السابع عشر أنّ حذف عامل المصدر الخبري وجوباً على نوعين : سماعي ، وقياسي ، وقد شرحنا الحذف السَّماعي ، وأَحَلْنا الحذف القياسي إلى ما بقي من الأبيات ، وهذا البيت يُبَيِّنُ الموضع الأول من الحذف القياسي ، وهو : **أن يكون المصدر تَفصيلا لِعَاقِبَةِ ما قبله** ،كما في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فمنّا ، وفِدَاءً : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً ، وإمَّا تفدون فِدَاءً . وهذا هو معنى قول الناظم : " وما لتفصيل .... إلى آخر البيت " (أي : يُحذف

عامل المصدر إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدَّمه) فَمَا قبل المصدر ،وهو طلب شدّ الوثاق تَرتَّب عليه التفصيل " فإمَّا مَنًّا وإمَّا فداءً " .

وإمَّا : حرف تفصيل ، كما هو معلوم .

ومن أمثلة ذلك قولك : إن أساءَ إليك أحد فانْهَجْ نهجَ العُقلاء فإمَّا عِتَاباً كريماً، وإمّا صَفْحاً جميلاً . ومعنى قوله : " حيث عَنَّا " (أي : حيث عَرَض) .

– أُشترط لوجوب حذف عامل المصدر الواقع تفصيلا لعاقبة ما تقدّمه ثلاثة شروط ، اذكرها .

– الشرط الأول : أن يكون المقصود بالمصدر تفصيل عاقبة(أي : بيان الفائدة الْمُتَرَتِّبَة على ما قبله والحاصلة بعده) فالذي قبله ، هو (الطلب) وذلك كما في قوله تعالى : ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ وهذا الطلب يحتاج إلى تفصيل وإيضاح فجاء بعده التفصيل والبيان من المصدرين (منًّا ، وفداءً) .

الشرط الثاني : أن يكون ما يُراد تفصيله جملة سواء أكانت طلبية ، كما في الآية الكريمة السابقة ، أم كانت الجملة خبريّة ، كقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ فإمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ

فقوله : لأجهدَنّ : جواب قسم دلّ عليه اللام ، وهو : جملة خبرية .

الشرط الثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدِّمة على المصدر ،كما سبق في الأمثلة ، فإن تأخَّرَتْ ، نحو : إمَّا إهلاكاً وإما تأديباً فاضربْ زيداً ، م يجب حذف العامل .

الموضع الثاني من وجوب حذف العامل قِياساً

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

– ما الموضع الثاني من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

– الموضع الثاني، هو : **أن يكون المصدر مُكَرَّرا ، أو مَحْصُوراً ، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْن.** فمثال المكرَّر: زيدٌ سيراً سيراً ، والتقدير: زيدٌ يسيرُ سيراً، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوباً

؛ لأنَّ المصدر تكرّر فقام مقامه فهو عِوَض عن اللفظ بالعامل ، والعامل (يسير) واقع خبراً عن اسم العين (زيدٌ) ، (أي : اسم الذَّات زيد) .

ومثال المحصور : ما زيدٌ إلا سيراً ، ونحو : إنَّما زيدٌ سيراً ، والتقدير: ما زيدٌ إلاَّ يسير سيراً ، وإنّما زيدٌ يسير سيراً ، فحُذف الفعل (يسير) وجوباً لِمَا في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، والعامل (يسير) كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (زيد) فإن لم يُكرّر ، ولم يُحْصَرلم يجب الحذف ، نحو : زيدٌ سيراً ، والتقدير : زيدٌ يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت الفعل (يسير) وإن شئت ذكرته .

– أُشترط لوجوب حذف عامل المصدر المكرَّر أو المحصور أربعة شروط ، اذكرها .

– الشرط الأول : أن يكون العامل خبراً لمبتدأ ، كما في أمثلة س22 ، أو خبراً لِما أصله المبتدأ ، نحو : إنّ زيداً سيراً سيراً .

الشرط الثاني : أن يكون المخبر عنه اسم عين .

أما إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، نحو : أمرُك سيرٌ سيرٌ ، فيجب رفع المصدر (سيرٌ) على أنه خبر لاسم المعنى (أمرُك) لعدم الحاجة إلى إضمارِ فعل هنا .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلّم (أي : مستمراً إلى الحال ، لا مُنقطِعا ، ولا مُستقبلا) .

الشرط الرابع ، وهو نوعان :

أ– أن يكون المصدر مكرراً ، أو محصوراً ، كما تقدم ، أو يكون معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلاً وشُرْباً .

ب– أن يكون المخبر عنه مقترنا بهمزة الاستفهام ، نحو : أأنت سيراً ؟

الموضع الثالث من وجوب حذف العامل قياساً

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

– ما الموضع الثالث من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

– الموضع الثالث، هو: **أن يكون المصدر مُؤَكِّداً لنفسه، أو لغيره**. فالمؤَكِّد لنفسه، هو: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيرَه ، نحو : له عليَّ ألفٌ اعْترافاً . فاعترافا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: أَعْتَرِفُ اعترافاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لنفسه ؛ لأنه مؤَكِّد للجملة التي قبله وهي نَفْسُ المصدر ، بمعنى أنها نَصٌّ في معناه فمضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقي كمعناه ، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافا) فالمضمون واحد . ومثل ذلك قولك : أعرف لوالديَّ فضلهما يقيناً ، والتقدير: أُوقِنُ يقيناً .

وهذا النوع المؤَكِّد لنفسه هو المراد من قول الناظم : " فالمبتدا " (أي : فالأول من القسمين المذكورين) ثمَّ ذكر مثاله : نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا .

والمؤَكِّد لغيره ، هو: الواقع بعد جملة تحتمله ، وتحتمل غيره ، فإذا ذُكر المصدر كانت هي نفس المصدر في معناه الحقيقي ، نحو : أنت ابني حَقّاً . فحقّاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : أَحُقُّه حَقّاً .

وسُمِّي مؤَكِّداً لغيره ؛ لأن الجملة التي قبله تصلح له ، ولغيره ؛ لأنّ قولك : أنت ابني ، يَحْتَمِلُ أن يكون ابنك حقيقة ، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي : أنت عندي بمنزلة ابني في الْعَطْفِ والْحُنُوِّ) فلما ذكر المصدر ، وقال : حقّاً ، صارت الجملة نصّاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً . ومثل ذلك قولك : هذا بيتي قَطْعاً ، والتقدير : أَقْطَعُ بِرَأْيِي قَطْعاً . وهذا النوع هو مراده بقوله : " والثانِ "، ثمَّ ذكر مثاله : كَ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا .

الموضع الرابع من وجوب حذف

العامل قياساً

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَ لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

– ما الموضع الرابع من مواضع وجوب حذف العامل قياساً ؟

– الموضع الرابع ، هو : **أن يكون المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة مُشتملة على فاعل المصدر في المعنى** ، نحو : لِزيدٍ صوتٌ صوتَ بُلْبُلٍ . فالمصدر (صوتَ بُلبلٍ) مصدر

تَشْبِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صوتَ بلبلٍ ، وقبله جملة هي (لزيدٍ صوتٌ) مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، وهو (زيد) فزيد : فاعل في المعنى ؛ لأنه هو الذي صَوَّتَ حقيقة .

(وليس فاعلا نحويا ؛لأنه لا تنطبق عليه شروط الفاعل فهو مسبوق بحرف جر، وليس مسبوقاً بفعل ، أو شبهه) ومثل ذلك قولك : لي بُكَاءٌ بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ (أي : ممنوعة من النِّكاح) والتقدير : يبكى بكاءَ ذاتِ عضلة .

فإن كان ما قبل المصدر مفرداً – ليس بجملة – نحو: صوتُ زيدٍ صوتُ بُلبل، وجب الرَّفع على اعتبار أن المصدر خبر لما قبله . وكذلك يجب الرفع إذا كان ما قبله جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، نحو : هذا صوتٌ صوتُ حِمَارٍ ، ونحو : دخلت الدارَ فإذا فيها نَوْحٌ نَوْحُ حَمَامٍ ، والرَّفع في هذين المثالين على اعتبار أن المصدر بدلٌ مما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو) .

– أُشترط لحذف عامل المصدر التشبيهي سبعة شروط، اذكرها .

– الشروط الثلاثة الأولى الآتية تُشترط في المفعول المطلق نفسه ، وهي :

1– أن يكون مصدراً 2– أن يكون مُشعِراً بالحدوث .

فإن لم يكن مشعراً بالحدوث وجب الرفع ، نحو: لزيدٍ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الحكماءِ. فالذكاءُ معنويّ ثابت لا يُشْعِرُ بالحدوث ، كالتَّصويت ، والبكاء .

3– أن يكون المراد به التشبيه .

أما الشروط الأربعة المتَبَقِّيَة فتشترط فيما قبله ، وهي :

1– أن يكون ما قبل المصدر جملة .

2– أن تكون الجملة مشتملة على فاعل المصدر .

3– أن تشتمل الجملة على معنى المصدر .

4– ألاَّ يكون في الجملة ما يصلحُ للعمل في المصدر إلاَّ الفعل المحذوف .

فإنْ كان فيها ما يصلح للعمل في المصدر تَعيَّن النّصب به، نحو: زيدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الملوك. فالفعل يضربُ الملفوظ به في المثال صالِحٌ للعمل في المصدر (ضربَ) ولذا تعيَّن النّصب به.